

Palestine National Council

Speaker Office

Ref. \_\_\_\_\_

Date \_\_\_\_\_



المجلس الوطني الفلسطيني

مكتب الرئيس

الرقم : \_\_\_\_\_

التاريخ : \_\_\_\_\_

**المجلس الوطني الفلسطيني يدعو برلمانات العالم واتحاداته إلى مواجهة التمرد الأمريكي على القانون الدولي والاستخفاف بالمؤسسات الدولية وقراراتها**

**2019-11-21**

دعا المجلس الوطني الفلسطيني برلمانات العالم واتحاداته نحتكم إلى مواجهة هذا الانقلاب والتمرد الأمريكي على القانون الدولي والاستخفاف بالمؤسسات الدولية وقراراتها.

كما دعا المجلس الوطني في رسائل متطابقة أرسلها رئيسه سليم الزعنون إلى برلمانات العالم ورؤساء الاتحادات والجمعيات البرلمانية العربية والإسلامية والإفريقية والأوروبية والمتوسطية واللاتينية والاتحاد البرلماني الدولي إلى إعلان إدانتهم الصريحة لهذا السلوك غير المسبوق، واتخاذ مواقف حازمة تجاه هذه السياسة الهوجاء التي تحاول تغيير أسس وقواعد استقرار عليها النظام الدولي القائم عبر عقود من الزمن.

وأوضح المجلس الوطني في رسائله أن هذا الإعلان الجديد من قبل إدارة ترمب يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين، وأن من واجبنا جميع البرلمانات التصدي لهذا الخطر، ومساءلة هذه الإدارة على هذه الخروقات السافرة والمتواصلة، ورفض محاولاتها الهادفة لاستبدال القانون الدولي بشريعة الغاب وعنجهية القوة.

وطالب المجلس الوطني في رسائله باستنكار هذا الاعتداء من باب الحرص على إحلال الأمن والاستقرار في العالم، وبشكل خاص تحقيق السلام الذي يضمن لشعبنا حقوقه في العيش في دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران من عام 1967 وعاصمتها مدينة القدس.

وقد اطلع المجلس الوطني في رسائله تلك البرلمانات والاتحادات مخاطر وتبعات إعلان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الذي أصدره بتاريخ 18.11.2019 حول أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير مخالف للقانون الدولي، معتبرة أن هذا الإعلان يشكل سابقة لم يتجرأ رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ مثل هكذا قرارات منذ قيام إسرائيل عام 1948.

وأعتبر المجلس الوطني هذا الإعلان انتهاكاً وتحدياً سافراً لمبدأ قانوني مستقر نص عليه القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ونصت عليه عشرات القرارات الدولية ذات الصلة، التي اعتبرت الاستيطان بكافة أشكاله غير شرعي وباطل ويجب تفكيكه من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكد المجلس الوطني في رسائله أن هذا الإعلان غير القانوني إضافة لسياسات وإجراءات إدارة الرئيس ترامب منذ سنتين تجاه القضية الفلسطينية، قد وضعها كشريك للاحتلال في انتهاك القانون الدولي والقرارات الأممية خاصة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 حول نقل الاحتلال إلى الإقليم الذي يحتله، ومخالفة للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 2004، وخرقت ميثاق روما لعام 1998 الذي اعتبر الاستيطان وتبعاته جريمة حرب، فضلاً عن انتهاكها للقرار الصادر عن محكمة العدل الأوروبية حول المستوطنات ومنتجاتها.